مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(9)، العدد (1)، (جوان -2024)، ص 384-411
ISSN: 2602-5566 EISSN: 2716-8999

قيم المواطنة في ضوء المناهج التربوية المدرسية والمواثيق السياسية للدولة الجزائرية

The values of citizenship in the light of school educational curricula and the political charters of the Algerian state

منال كشرود[1*]، محمد زيان[2]

[1] جامعة محمد خيضر- بسكرة. (الجزائر)، manel.kechroud@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر- بسكرة. (الجزائر)، mohamed.ziane@univ-biskra.dz

مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة

تاريخ الإرسال: 2024/02/28 **تاريخ القبول:2024/05/13**

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بالمواطنة وضرورة التربية على قيمها؛ كَونها الهدف الأساسي الذي ترمي إليه جلّ الدول العربية والغربية، خاصة تلك الثائرة المتشتتة التي تشهد عنفا واستبدادا بمختلف تمظهراته وتمفصلاته، حيث يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ضرورة تكريس قيم المواطنة وتجسيدها بمعناها الكامل؛ لما تحمله من قيم سوسيوثقافية ذات بعد فكري ووجداني ينعكس إيجابا على الصعيدين الفردي والاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ كَونه المناسب لطبيعة هذه الدراسة، ومن النتائج التي توصّلنا إليها أنّ الممارسة الفعلية لقيم المواطنة - وبالضبط الاعتراف بحقوق الإنسان على مستوى الفضاء التربوي "المدرسة" وكذا القضائي "الدساتير والقوانين"- أصبح أمرا بالغَ الأهمية، حتى يمكن لجل المؤسسات بأنواعها -قضائية كانت أو تربوية أو ثقافية- أن ترتقي إلى مستوى أعلى من أشكال التسامح والتّضامن والممارسات الدّيمقراطية؛ فخطوة التّجسيد الفعلي لقيم المواطنة بمثابة السُّلَّم الذي ترتقي على مدرجاته باقي مؤّسسات المجتمع إزاء كل ما هو إيجابي.

كلمات مفتاحية: مواطنة، تربية على قيم مواطنة، مدرسة جزائرية، منهاج تربوي، حقوق إنسان، ممارسات ديمقراطية.

Abstract

This research delved into the significance of citizenship and the crucial need to educate individuals on its fundamental values. It has emerged as a primary objective for many Arab and Western nations, especially amidst the scattered uprisings marked by violence and oppression in various forms. The study aims to highlight the importance of instilling citizenship values and fully embodying them due to their socio-cultural significance, carrying both intellectual and emotional dimensions that positively impact individuals and society as a whole. To accomplish this, a descriptive analytical approach was employed, aligning with the study's nature.

A key conclusion drawn from this research underscores the vital role of actively practicing citizenship values, particularly in acknowledging human rights within educational settings like schools and legal frameworks such as constitutions and laws. This emphasis is crucial for all types of institutions - be they judicial, educational, or cultural - to elevate themselves towards greater levels of tolerance, and democratic principles. The genuine implementation of citizenship values stands as the cornerstone upon which other societal institutions can ascend towards all that is beneficial and constructive.

Keywords: Citizenship, education on citizenship values, Algerian school, educational curriculum, human being, democratic practices.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

لقد أضحى في حكم المؤكد اليوم أن المؤسسات التربوية والقضائية مطالبة بتكوين مواطن مدركٍ لحقوقه وواجباته داخل مجتمعه، ولكن هذا لن يكمن إلا بفعل تجسيد فكرة المواطنة بمفهومها العام والتعريف بمبادئها على مستوى المؤسسات التربوية بالدرجة الأولى وذلك من خلال إكساب الفرد المتعلم بمعارف كافية حولها؛ حتى ينتج لنا فردا واعيا بما ينتظره من واقع مستقبلي، فهذه الأخيرة لا يقتصر دورها في نقل المعارف فحسب، وإنما لها وزنها المسهم في الحفاظ على المجتمع برمته استعانة بأنظمتها التعليمية التي تعمل على التعريف بالمواطنة وضرورة التمسك بقيمها داخل المجتمع الواحد "..فالمدرسة ساحة لتنمية أخلاقيات المواطنة والعدالة واحترام الذات واحترام الغير، هذا فضلا عن تنمية منظومة اقتران الحقوق والواجبات والجزاء بالمسؤوليات وآداب الاستماع مع آداب التعبير في الحوار" (عمار، 1998، صفحة 62).

والتعويل على المدرسة بالدرجة الأولى لا يعني إطلاقا فيه تقزيم للأدوار التي يمكن أن تؤديها باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى في ترسيخ قيم المواطنة وإنما تبقى المدرسة طوق نجاة ما إذا اشتدت الأزمات " حروب – عنف – استبداد ...إلخ ".

كما أنه من الضروري جداّ توسيع دائرة الاهتمام بالمواطنة على الصعيد السياسي (الدساتير والقوانين) كونها تمثل الوجه الثاني للديمقراطية فممارستها اجتماعيا وسياسيا أصبح مطلبا ساميا ترغب كل شعوب العالم تحقيقه؛ ذلك لما تحمله في ثناياها من قيم إيجابية من شأنها أن تحقق حوارا حضاريا بين المواطنين وتسهم في القضاء على فكرة الاختلاف بينهم.

أما عن مفهوم "المواطنة" فلم تعرف لها حدًّا جامعا بسبب ما مرت به من مراحل مختلفة عبر التاريخ فهي لم تشهد استقرارا إلا في الفكر السياسي المعاصر. وكمفهوم عام لها يمكن تعريفها بأنها "..وصف سياسي لأفراد المجتمع المنضوين تحت دولة تتبنى الاختيار الديمقراطي، فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل العلاقة مع الدولة شراكة في الوطن وعلاقة تشاركية غير تبعية كما كان الشأن في الأنظمة الاستبدادية والإقطاعية التي يعتبر فيها الأفراد رعايا لا مواطنين" (مسرحي، 2017، صفحة 24) .

و في موضع آخر يعرفها الدكتور علي خليفة الكواري في كتابه " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية " بأنها "..تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات " (الكواري، 2001، صفحة 177)، أما عن مفهوم التربية على المواطنة فقد عرفها المجلس الأعلى للتربية بكيبك "..بأنها القدرة على التعايش في مجتمع ديمقراطي تعددي ومتفتح على العالم، كما تفيد القدرة

على الإسهام والمشاركة في بناء مجتمع عادل ومنصف يوفق بين احترام الخصوصيات وتقاسم القيم المشتركة " (مجهول، 2014، صفحة 325).

ولبيان أهمية التربية على المواطنة أكد أغلب المفكرين المختصين في هذا الشأن على ضرورة توسيع مفاهيمها على الصعيدين " التربوي والسياسي " حتى تحول فكرة المواطنة من اعتبارها مجرد شعارات إلى الإيمان بها كمعيار أساسي يوجه السلوك الإنساني نحو هدف مشترك هو الثّبات والتوازن في الحياة الاجتماعية وتحقيق السلم والأمن بين الشعوب .

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ ماهي الآليات التي تسمح بتكريس مفهوم المواطنة وقيمها في المجتمع؟

1.1. الفرضية العامة للدراسة

للإجابة على تساؤل الدراسة تم طرح الفرضية التالية التي مفادها:

تساهم المدرسة من خلال فضائها التربوي الأول على صنع إسمنت التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الواحد من خلال تقوية الروابط بين أفرادها. معتمدة في ذلك على أنظمتها التعليمية المُدَّرسة التي تهدف إلى التعريف بالمواطنة كقيمة إنسانية ووجه ثاني للديمقراطية والتعريف بأبرز قيمها ومبادئها السامية التي تحفظ قيمة الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية التي من شأنها أن تحقق السلم والأمن بين المجتمع الواحد وبين الشعوب الأخرى. بالضبط ما نصت عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".. يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية أو الدينية وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام". (Delandsheer, s.d, p. 22)

بالضبط ما يعمل الجانب السياسي جاهدا في تجسيده على أرض الواقع من خلال إنشاده بضرورة تدريس حقوق الإنسان والاعتراف بها لإنشاء مواطن صالح يتمتع بكامل حرياته بعيدا عن جنسه أو دينه أو لونه وموقعه الجغرافي .بحسب ما ذكر في المادة 07 من القانون العالمي لحماية حقوق الإنسان " ..لابد من المساواة أمام القانون والحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة كانت" (Delandsheer, s.d, p. 22) .

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المواطنة والتربية على قيمها من زوايا مختلفة نظرا لتعدد أبحاث المهتمين في هذا المجال. ومنه سوف نستعرض من خلال دراستنا هاته جملة من الأدبيات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وتقديم تعليق عليها وتوضيح جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين دراستنا هاته .

الدراسة الأولى عبارة عن كتاب للبروفيسور **"فارح مسرحي"** صدر سنة 2017 تحت عنوان **"المواطنة والأنسنة "** تضمن محورا أساسيا بالضبط "المحور الأول" تحت عنوان " المواطنة من

الفكرة إلى الفعل " تطرق فيه إلى مطلبين أساسيين **الأول تحت عنوان "راهن المواطنة في مجتمعاتنا "(من الصفحة 27 إلى 34)و الثاني "آليات ترسيخ المواطنة في مجتمعاتنا" (من الصفحة 35 إلى 48)**، عن المطلب الأول شخص البروفيسور "فارح" وحدد مفهوم المواطنة وتاريخياتها مستخلصا في الأخير أن المواطنة في أبسط معانيها تدل على المعادلة بين الحقوق والواجبات وهاته المعادلة تدخل فيها عدة عوامل أولها التربية ثم الثقافة ثم الدّين ثم السياسة، مؤكدا من جهة أخرى أن للمجتمع المدني دورا فعالا في ترقية المواطنة وتحويلها من مجرد تصّور ذهني ومادة قانونية تعج بها مختلف الدساتير والمواثيق وتنبثق بها أغلب الخطابات السياسية والإعلامية إلى ممارسة حقيقية من خلال المشاركة الفاعلة في الممارسات السياسية لتنمية البناء الوطني والحرص على حماية مؤسسات المجتمع من شتى المظاهر السلبية كالفساد وظاهرة الإرهاب التي تسعى المواطنة جاهدة إلى القضاء عليها .أما عن المطلب الثاني " آليات ترسيخ المواطنة في مجتمعاتنا" فقد أكد أن ترسيخ المواطنة والتربية على مبادئها يبدأ من الأسرة الصغيرة " النشأة الأسرية " حتى يتكون لدى الطفل فكرة عن معادلة الحقوق والواجبات، ومختلف المعايير التي تحدد العلاقات الاجتماعية جدا التي من الضروري أن تتميز بقيم التعاون والتشارك والاحترام بدلا من العنف والظلم. ثم تليها دور المؤسسات التربوية التي تكون هي الأخرى مطالبة بالدرجة الأولى باستكمال وتدعيم مسار قيم المواطنة، فحسب البروفيسور أن فالتربية على المواطنة بمثابة مراحل انتقالية أي " انتقال الطفل الناشئ من علاقته بأسرته فحسب إلى علاقته بالأفراد الآخرين من خلال احتكاكه بمختلف مؤسسات وطنه".

أما عن الدراسة الثانية فقد كانت عبارة عن كتاب جماعي صدر سنة 2004 جاء تحت عنوان " التربية عن المواطنة وحقوق الإنسان " من إصدارات مجلة عالم التربية بالمغرب، حاولت هاته الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات المطروحة من خلال المداخلات التي قدمت من قبل الباحثين التي كانت كلها تناقش مسألة المواطنة وكيفية إنتاج مواطن صالح لنفسه ولوطنه قادر على المزاوجة بين الحق والواجب متشبع بثقافة المسؤولية والتسامح مهتم بقضايا وطنه مستشعرا بضرورة الإسهام في بنائه مستقبلا.

كما نجد دراسة ثالثة عبارة عن مجلة صدرت سنة 2016 جاءت بعنوان "الباحث للدراسات الأكاديمية" من إصدارات كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة باتنة1، تناولت معظم الدراسات التي تظمها هاته المجلة الإجابة على العديد من التساؤلات التي تمس مسألة المواطنة من بينها مداخلة الدكتورة **"كريمة حوامد"** التي حاولت من خلالها توضيح دور الجامعة الجزائرية في النشأة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة مستنتجة في الأخير أن ثقافة الطالب الجامعي بالجانب السياسي جد محدودة، فبالرغم ممّا تقدمه الجامعة من خلال برامجها الوزارية البيداغوجية إلا أن التكوين المعرفي وإدراكهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي مثلا كالمواطنة

ضعيف جدا، وهذا راجع لسبب واحد وحيد حسب وجهة نظر الدكتورة هو أن الجامعة الجزائرية لا تقوم بوظيفتها بالضرورة المطلوبة في تكوين ثقافة نمط فكري سياسي كفيل بتحقيق التماسك الاجتماعي والتواصل الفكري بين أبناء المجتمع .

ومنه تبقى الدراسات السابقة التي تمت دراستها في غاية الأهمية لما لها دور مساهم في تشخيص واقع المواطنة. فكلها حاولت طرح بدائل ومقترحات لتثبيت قيم المواطنة، مستنتجة في الأخير إذا كانت المواطنة هي الحصول على الحقوق مقابل تأدية الواجبات فإن ضمان هاته الحقوق وتحصيلها وترقيتها لمستوى أفضل يعتبر من مهام المدرسة بالدرجة الأولى ثمّ المجتمع المدني بالدرجة الثانية.

أما عن دراستنا نحن فتتجلى أهميتها في كيف نربي الإنسان "المواطن" حتى يصبح هو في ذاته مربيا على المدى البعيد؟ وماهي أهم والمنهجيات والآليات التي يجب اعتمادها في تكريس فكرة المواطنة وغرس قيمها ومبادئها والاعتراف بها في المجتمع لبناء مواطن صالح من جهة، وخلق نوع من السلام والوئام داخل المجتمع من جهة ثانية.

وكتعليق عن الدراسات السابقة يمكن القول أن أغلبها حاولت أن ترتقي بفكرة المواطنة وتحويلها من مجرد تصّور ذهني ومادة قانونية حاضرة في ثنايا المناهج التربوية والدساتير السياسية إلى ممارسة فعلية حقيقية، لكنها لم تعطي الآليات المعتمدة في ذلك. ففعليا ناشدت هاته الدراسات بضرورة تكوين مواطن صالح قادر على المزاوجة بين الحقوق والواجبات فعّال ومهتم لقضايا وطنه لكنّها لم تحدد المنطلقات والأسس التي من شأنها أن تحقق هاته الغاية. والدليل على ذلك من بين هذه الدراسات التي تم الإشارة إليها استنتجت أن الثقافة السياسية وعلاقتها بالبرامج البيداغوجية المقررة هي علاقة ضعيفة جدا لا تستوفي الشروط الكاملة لبلوغ الهدف المنشود "مواطن صالح " إلا أنها لم تقدم البديل الفعلي لتجاوز هاته الأزمة الثقافية.

ولهذا ركزنا في دراستنا هاته على أهم الآليات التي تساعدنا على بناء مواطن صالح والاستراتيجيات المتبعة لغرس قيم المواطنة في المجتمع الجزائري .

2.1. أهداف الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهدافا بالغة الأهمية في مجال فلسفة التربية بصفة خاصة، والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، ومنه تتجلى أهمية هاته الدراسة في:

أ/ الأهداف العملية:

- بناء مواطن صالح متفاعل مع قيم مجتمعه، مهتم بقضايا وطنه ومعتز بانتمائه له.
- غرس القيم الإيجابية التي من شأنها أن توفر المناخ والشروط الملائمة التي تجعل من الفرد يستجيب ويتفاعل مع العملية التربوية التي تهدف إلى تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد ونشر ثقافة الاحترام وقبول الاختلاف والتنوع داخل الوطن الواحد .

- الانتقال بالمواطنة من مجرد شعارات حاضرة في أغلب الخطابات التربوية والسياسية إلى ممارسة حقيقية واقعية.

ب/ الأهداف العلمية:

- ضرورة تفعيل فكرة المواطنة كمشروع أساسي في شكل برامج تنفيذية "سواء على مستوى المؤسسات التربوية أو السياسية" حتى تتحقق فكرة المعادلة بين الحقوق والواجبات وتحفظ حقوق الإنسان كسبيل لدعم وتعزيز فكرة الديمقراطية.

- توضيح بعض المواد التربوية والتقارير السياسية والاعترافات العالمية التي من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع جزائري واعٍ يؤمن بقوانين ومبادئ المواطنة حتى يتّم القضاء على الظواهر السلبية كالعنف والظلم وغيرها والهجرة الغير شرعية وغيرها من الظواهر.

2- دراسة المفهوم وتطوره التاريخي:

2-1- دراسة حول مفهوم المواطنة:

1.1.2. مفهوم المواطنة:

أ - لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور في تعريفه للمواطنة" ..**وطن، الوطن، المنزل الذي يقيم به، وهو الإنسان ومحله، وأوطان الغنم والبقر....مرابطها وأماكنها التي تأوي إليها**. (ابن منظور؛، 2003، صفحة 541)، هذا يعني أن المواطنة يقصد بها المكان الذي يقيم فيه الإنسان، فوطن بالمكان يقصد بها أقام به واتخذه محلا له أي مكانا له، والمواطن الذي ينشأ في وطن ما ويستوطنه بالضرورة صار ينتمي إليه.

ب - اصطلاحا: من الصعب جدا إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة نظرا لتقاطع المفهوم بمفاهيم أخرى متشابهة، ولكن يمكن القول أن المقصود بالمواطنة هو انتماء الفرد الواعي للكيان السياسي التي بفضله تتحقق معادلة الحقوق والواجبات (مسرحي، 2017، صفحة 24).

ومن بين التعاريف التي استطاعت أن تعطي مفهوما شاملا يغطي كلّ أبعاد المواطنة وتطور مفهومها تعريف محمد عثمان الخشب بقوله "... المواطنة هي الانتماء إلى الوطن.. انتماء يتمتع فيه المواطن بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات وأمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع اتجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف" (الخشب، 2007) . ومنه يعكس هذا المفهوم عدة جوانب مهمة تتميز بها المواطنة أهمها "المساواة، التمتع بالحقوق مقابل أداء الواجبات حتى تتحقق العدالة، خلق الاحترام المتبادل بين المواطنين، تقبل الآخر وكذا ضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي حتى يتحقق السلم والأمن بين الشعوب بدلا من مظاهر العنف

والاستبداد، ذلك أن المواطنة مثلما تحتاج إلى آليات تربوية وقانونية لتكريسها هي في حاجة كذلك إلى آليات ثقافية بالضرورة حتى تتحول من مجرد فكرة إلى ثقافة مجتمعية معمّمة تمس جلّ مؤسسات المجتمع لقول أحد الدارسين".. يحتاج مبدأ المواطنة بالإضافة للآليات القانونية إلى آليات ثقافية تربوية تعمل بموازاة مع غيرها على ترسيخها في الفكر والوجدان والسلوك وتحويلها من مجرد مبدأ أو تصور إلى ثقافة مجتمعية معمّمة (مسرحي، 2017، الصفحات 36-37).

ج - تعريف المواطنة من الناحية القانونية:

تعبرّ المواطنة من الناحية القانونية عن صفة المواطن الواعي بحقوقه والمدرك لواجباته، ومن جهة أخرى تعبّر عن المواطن الصالح الذي يؤمن بالمشاركة الفعّالة التي تجمع بينه وبين أبناء الوطن الواحد من خلال تقديم يد العون والتعاون لوطنه في عزّ الأزمات كالحروب والكوارث ...إلخ **" ... تعبر المواطنة عن صفة المواطن التي تحدّد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضح الموازنات"** (أبو حشيش، 2010، صفحة 16) .

د - مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي:

عرفها محمد أركون بأنها تلك الرابطة والصّلة التي تربط المسلم بأمته أي بين المسلم وأخيه، وإن هاته الصلة تخلق وتشكل بينهم مجموعة من المعتقدات الإسلامية المشتركة لقوله:"... المواطنة هي في آن واحد مجتمع للمؤمنين ومجتمع للمواطنين ويتعلق الأمر بمواطنين يعيشون داخل نسق المعتقدات الإسلامية التي يماثلها فعليا دعامات مؤسساتية" (الفاسي، 1996، صفحة 15).

ومنه يمكن القول من خلال التعريفات السابقة أن هذا المفهوم يقوم على مستويين الأول يرتبط بالوطن والوعي بالحقوق والواجبات والرضا في تحصيلها .والثاني يتمثل في ممارسة المواطنة من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترامها والمشاركة في العمل السياسي والمدني كضرورة مواطنية.

2.1.2. مفهوم التربية على المواطنة:

حسب "Francois audigier" هي أسلوب تربوي يهدف لنقل مبادئ وقواعد الحياة الفردية والجماعية للمجتمع، مؤكدا "فرانسوا" أن هذا النوع من الأسلوب مختلف عن باقي الأساليب والمواد التربوية الأخرى كونه يمثل نقطة تقاطع وتعبير عن التوجهات الخاصة بالتربية فقط في المجتمع (n.n., 1998, p. 185) .

أما عن "philippe meirieu" ... فيعتبر أنه إجباري على الدولة أن تضمن من خلال التربية على المواطنة لكل من سيخرج عن القطاع التربوي "المدرسة" القدرة على فهم المجتمع الذي ينتمي

إليه كونه مطالبا بأداء دوره اتجاهه على عدة مستويات (الشخصي أو المهني أو الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي). (Philippe meirieu)

وعليه يمكن القول أن التربية على المواطنة عبارة عن مجموعة من الأنشطة التربوية تسعى إلى تعزيز وغرس قيم المواطنة وتكريسها كسلوك يومي بهدف تنمية المجتمع وتحديثه.

أ. أبعاد المواطنة:

تختلف أبعاد المواطنة باختلاف الزاوية التي سيتم تناولها منها لكن هذا لا يلغي فكرة أن أبعادها تمثل كل متكامل يخدم بعضه البعض ومنه يمكن حصر أهم أبعادها في:

- **البعد السياسي**: يقول الفيلسوف اليوناني أرسطو في كتابه السياسيات " ...الذي يدّعي أنه مواطن على الأخص هو من يشترك في مناصب الدولة ". (أرسطو، 1957، صفحة 130) ما يعني أن البعد السياسي للمواطنة يتمثل في المشاركة الفعالة بين المواطن والدولة، ذلك أن المواطنة في أساسها تمثل مشاركة الفرد في النقاش الديمقراطي وإصدار مجموعة من القرارات المشتركة بين المواطنين لهم نفس الحقوق المدنية المرتبطة بجلّة من الحريات العامة تخدمهم جميعا.

- **البعد القانوني :** يؤكد هذا البعد على الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون والدفاع عن الامتيازات القانونية الضائعة، فالمواطنة قبل أن تكون مفهوما اجتماعيا هي مفهوم قانوني يمنح صاحبها مجموعة من الحقوق والحريات المدنية والسياسية (lamon, 2001, p. 36).

ج - **البعد القيمي :** ويتمثل في غرس العدالة والمساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وإن هذا النوع من البعد لن يتحقق إلا من خلال مطالبة وتعليم كل مواطن ينتمي إلى هذا الوطن بضرورة تحمل مسؤوليته في المشاركة الوطنية، وتجسيد هذا البعد يكون بداية من التعليم المدرسي من خلال التطرق إليه في المناهج الدراسية المقررة (الصاعدي ، د. ت، صفحة 127).

د - البعد الأخلاقي التربوي : يعزز هذا البعد مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان ضمن البرامج والمناهج التربوية حتى يتم تعزيز الممارسات التربوية التي من الضروري جدا أن تنعكس بالإيجاب على العلاقات التربوية وطريقة التدريس بين مستويات الأوساط المدرسية، ذلك لأن فضائها (المدرسة) هو الفضاء الوحيد الذي بإمكانه أن يغرس مبادئ وقيم حقوق الإنسان من خلال الاعتماد على المواد الدراسية الحاملة لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان (اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، 1999أكتوبر).

3.1.2. التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:

إن تحديد مراحل التطور التاريخي لمفهوم المواطنة بالتفصيل يعتبر نوعا من المبالغة بسبب الصعوبات التي واجهت هذا المفهوم والحقبات الزمنية التي مر بها في تشكيله لخصائصه وقيمه

وتصنيفه للحقوق والواجبات فكل خاصية أو قيمة منه نشأت لظرف أو لسبب ما، وعليه يمكن القول أن المواطنة مرت بالمراحل التالية:

1.2.2. المواطنة في الحضارات القديمة "اليونان":

لقد ارتبط مفهوم المواطنة عند اليونان بمفهوم المدينة التي تعود في أصلها إلى مفهوم يوناني "**Polis**" حيث كان التصور لديهم "الحضارة الفرعونية" أن الحياة المثالية للكائنات البشرية تقوم على صفتين أساسيتين أولهما أن يكونوا يونانيين وليسوا برابرة، فهته الفكرة تمثل الوحدة الأساسية في التكوين السياسي لدى الحضارة اليونانية، فالمواطن اليوناني لم يجد مواطنته الأصلية إلا من خلال هذا الاعتراف وهنا بالضبط بدأت الإرهاصات الأولى في تشكيل مفهوم المواطنة حيث أصبح المواطن اليوناني من حقه أن يشارك في وضع القوانين التي تخص وطنه، الأمر الذي ترتب عليه جملة من الحقوق التي تمنحه صفة وحق المواطنة (عابد، 2014/2013، صفحة 30).

ومنه يمكن اعتبار أن فكرة الدولة "المدينة " هي الدافع الأول في بلورة وتشكيل مفهوم المواطنة وتحويلها من مجرد مصطلح سياسي إلى حقيقة سياسية تضمن الاستقرار السياسي في المجتمع المدني من خلال رعاية مصالح المواطن اليوناني وتحديد ما عليه من حقوق وواجبات.

وخير دليل رفض أفلاطون لكل القوانين الظالمة التي كان يشهدها المجتمع الأثيني آن ذاك وكان همه الشاغل هو إنشاء مواطنة تنادي بتحقيق العدل بدلا من الظلم ولهذا كان يركز وبشدة على فكرة التعليم فراح مؤسسا لأكاديميته مؤلفا للعديد من الحوارات كلها تتحدث عن السياسة أبرزها الجمهورية، الشرائع، القوانين، رجل الدولة (النشار، د ت، صفحة 25).

أ. المواطنة في العصور الوسطى:

لقد عرف مفهوم المواطنة في أوروبا خلال هذه الفترة تلاشيا وتراجعا رهيب خاصة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية فسقوطها أدى إلى غياب مفهوم المواطنة ولهذا تغير نمط التفكير آن ذاك وأصبح كل مواطن يفكر بحسب ما يناسبه من مصالح شخصية والأمر والطاعة كان فقط لأصحاب المصالح (هيتير، 2007، صفحة 73)، لقول القديس "بوليس" : "..أيها العبيد أطيعوا سادتكم بخوف ورعدة في بساطة قلوبكم كما للمسيح "، وعن التمييز بين الرجل والمرأة يقول : ".. أيتها النساء أخضعن لرجالكم كما للرب لأن الرجل هو رأس المرأة ". (الكتاب المقدس)، ولكن بالرغم ما شهدته المواطنة من تراجع بسبب الأوضاع إلا أنها حاولت أن تجد طريقة في الاستمرار خوفا أن يزداد الوضع سوءا ولهذا أصبح لكل مدينة قديس وبصيغة ثانية تم إنتاج مصطلح جديد إلى قاموس المواطنة يسمى بـ "مواطنة البلدية" لهدف واحد ألا وهو تحرير مفهوم المواطنة من المعتقدات المتداولة الضيقة بالدرجة الأولى وثانيا تحرير المدن من السيطرة وإعطاء لكل مواطن حقه بما يناسبه بعيدا عن التمييز (الكواري، 2001، صفحة 86/85).

ب. المواطنة في العصر الحديث:

بعد أن شهدت الحكومات الأوروبية نهوضا من سبات الظلام في القرون الوسطى، ارتبط مفهوم المواطنة مباشرة بمصطلح "القومية" التي تمكن المواطن من المشاركة في الحكم السياسي الفعال، حيث عملت الدول الأوروبية في هاته الفترة على الحفاظ على مبدأ المواطنة من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية كنتيجة لحركة التنوير في الحياة السياسية، وان المواطنة في هذه الفترة كانت تقوم على عدة مقومات أولها أنها عبارة عن ممثل للشعب ولرغباته وطلباته بشرط أن يحترم كل المواطنين بعضهم البعض ويؤمنون بمبدأ التسامح والتنوع (فريجة، دت، صفحة 20). وقد استطاعت تحقيق هدفها من خلال:

نظرية العقد الاجتماعي التي كان لها الفضل في تغيير النظام السياسي نحو الإيجاب، والفضل في ذلك يعود لصاحبها " جون جاك روسو " الذي أكد من خلالها أن الهدف الأولى الذي يسعى النظام السياسي هو الحفاظ وحماية الحقوق الطبيعية والإيمان بفكرة أن السيادة هي ملك للأمة، وأن القانون ما هو إلا تعبير عما يريده الشعب فهو جاء لخدمته ومراعاة لمصالحه (هيتير، 2007، صفحة 106)، فحسب جون جاك روسو غاية المواطن في هذا الوضع هو التحرر من القيود السياسية القامعة واستبدالها بطريقة جديدة تضمن له نوع من الحرية المدنية التي ستحميه وتحمي حرياته عن طريق قيام الفرد بواجباته إزاء وطنه واحترامه لأفراد مجتمعه، وإن هذا لن يتحقق إلا من خلال الإرادة العامة التي تسعى المواطنة إلى تحقيقها (عابد، 2014/2013، صفحة 36)، فالهدف من العقد الاجتماعي في هاته المرحلة هو ربط المواطنين ببعضهم البعض وتشجيعهم على المشاركة الإيجابية باعتبارهم مواطنين متساويين تربطهم مشاعر وطنية واحدة.

ج. المواطنة في العصر المعاصر:

شهد الفضاء السياسي خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين صراعا **أيديولوجيا** "الحرب الباردة"، ما جعل من المواطن أن يكون أكثر حرصا في حفاظه وتحقيقه لحريته وللعدل، وهو بالضبط ما سعى النظام الماركسي" الاشتراكي " إلى تحقيقه من خلال تطبيقه سياسة تجاوز الجبروت التي عاملت به الدولة مواطنيها في بعض الدول الأوروبية، وهنا بالضبط شهد مفهوم المواطنة تطورات عدة (إسماعيل، 2003/2002، صفحة 109)، حيث:

- أصبحت المواطنة حقا من حقوق المواطن الثابتة المعترف بها على مستوى جميع الجوانب سواء السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، لها ممارساتها وأبعادها المختلفة.
- تم الاعتراف بالتنوع الثقافي والديانات المختلفة وضرورة احترام الغير واحترام حرياته (مباركية، د ت، صفحة 88).

وإذا أردنا تحديد أبعادها وأنواعها ودور كل نوع منها في هاته المرحلة بعد التحديث الذي شهدته، فيمكن اختصارها بالشكل التالي:

- **المواطنة المدنية**: وتضمن للمواطن حق حرية التعبير والحريات المدنية، وتقر بضرورة المساواة أمام القانون بين المواطنين.
- **المواطنة السياسية**: تمنح الحق للمواطنين في التصويت والترشح.
- **المواطنة الاجتماعية**: وتضمن مجموع الحقوق الاجتماعية (السكن، التعليم، الصحة)، والحقوق الاقتصادية للمواطن (الحافظ، 2007، صفحة 13/12).

ومنه يمكن القول أن مفهوم المواطنة ونظامها لم يتم دفعة واحدة وإن أمر تكريسها وتجسيدها على أرض الواقع لم يكن بالشأن الهين، وإنما بعد خطوات متدرجة وظروف صعبة شهدتها معظم دول العالم والمجتمعات، الأمر الذي حتم على هذا المفهوم ان ينمو ويتبلور وفقا للظروف والعوامل المعطاة من كل حقبة زمنية، ولكن الجانب الإيجابي هو بعد كل انحسار وتراجع شهده هذا المفهوم إلا أنه من الناحية الواقعية استطاع أن يتجاوز جل الصعوبات والإشكاليات وحقق علاقات تبادلية بين المواطن ووطنه وبين الشعوب الأخرى.

4.1.2. أهمية التربية على المواطنة:

حسب "philppe meirieu" إن أي نموذج تربوي إلا وارتبط بثلاث عناصر أساسية مترابطة فيما بينها أولها صلاح المشروع الأخلاقي الذي يعمل على توضيح (ما نريد أن يكونه المتعلم..) أما الثاني تطابق هذا المشروع ومدى عدم تناقضه مع إنجازات العلوم الأخرى (ما نعرفه عن الإنسان..) أما آخرهم فخصوبة وطريقة هذا المشروع (أي ما سيوفره لكي يتغير المتعلم وفق ما نريده..)، وإذا كانت التربية على المواطنة تسعى لإنجاز مشروع أخلاقي وبناء مواطن صالح يتوافق فكره والمجتمعات الحديثة ففيما تتمثل أهميتها وكيف السبيل لتحقيق أهدافها وتجسيد هذا المشروع الأخلاقي على أرض الواقع ؟ (meirieu, 2002, p. 165).

إن التربية على المواطنة تدعو إلى ضرورة نبذ العنف والتعصب ومظاهر الاستبداد وكل أنواع التفكير السلبي اتجاه الوطن، فهي تعمل من خلال برامجها التعليمية على تشجيع كل قيم الديمقراطية التي أبرزها الحرية، المساواة، العدل، التضامن، تشجيع المشاركة الجماعية بين أوساط الأفراد بالضبط ما يسميه **"ميشال طوزي"** في مقال له بعنوان "l'éducation a la citoyenneté un symptome compétence démocratique"بالكفايات الديمقراطية التي تعمل جاهدة على نشر فكرة تقبل الآخر ورأيه في اتخاذ القرارات التي تمثل الجماعة مع تنمية سلوك الغير. (النقيب ، دت، صفحة 399).

فأهمية التربية على المواطنة لا تكمن فقط بنقل المعارف من جيل لآخر (المدرسة) وإنما أهميتها تكمن كذلك في دمج الأفراد بشكل إيجابي فيما بينهم من خلال نشر وغرس قيم

الديمقراطية حتى يكون لفعلها التربوي معنى وفعل واقعي "...**حيث أن المدرسة ساحة لتنمية أخلاقيات المواطنة والعدالة واحترام الذات واحترام الغير هذا فضلا عن تنمية منظومة اقتران الحقوق والواجبات والجزاء بالمسؤوليات وآداب الاستماع مع آداب التعبير في الحوار وتحكيم الفعل والمنطق وتغليبهما على التعصب والأهواء**" (مجهول، 2014، صفحة 327) .

3. إشكالية التربية على قيم المواطنة بين القول والفعل في الجزائر:

1.3. مسألة قيم المواطنة وإجراءات تطبيقها من خلال المناهج التربوية:

1.1.3. مفهوم قيم المواطنة:

أ - **اصطلاحا** : هي تلك المبادئ والقيم والسلوكات التي تشترك فيها أغلبية المجتمعات والثقافات فهي بمثابة القاسم المشترك الذي يربط بين المجتمع والآخر أبرزها "..المساواة، العدل . النظام التوازن، الحرية، الانتماء، المسؤولية"، فكل ما سبق يمثل بصفة خاصة قيم المواطنة والجانب الإنساني التي تدعو بضرورة تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع، وإنما تختلف فقط هاته القيم من الناحية التطبيقية بحسب كل مجتمع ودرجة تمسكه بهاته المبادئ (عكروف، 2021، صفحة 91).

ب - **إجرائيا** : هي تلك المعايير والمبادئ والقوانين التي تحفظ للمواطن حقوقه من خلال الدساتير وتكسبه صفة المواطنة، وبصيغة أخرى هي تلك القيم التي تحاول تحقيق المساواة بين الحقوق والواجبات العامة في جل الجوانب "سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا " التي منحها المشرع الجزائري للمواطنين (بن هدية و مناني، 2023، صفحة 716).

2.1.3. مفهوم المنهاج التربوي:

يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأعمال المخططة لإحداث عملية التعلّم، إذ يتضمن تحديث أهداف التعليم والمضامين وطرائق التقويم والوسائل والتدابير المتصلة بالتكوين والأداء المناسب للمدرسين (الفارابي ، 1994، صفحة 197)، هذا يعني أنه يمثل مجموعة من الخبرات والأنشطة التربوية التي تقدمها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل وتعديل سلوكهم طبقا لأهدافها التربوية وما يتناسب وأهداف المجتمع (خليفاتي، 2019، صفحة 18).

وعليه يمكن القول أن المنهاج التربوي هو ذلك الحقل الأكاديمي التعليمي الذي يهتم بمجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تضعها الدولة لضمان سير شؤون التربية والتعليم والحفاظ على مبادئ الوطن والتطوير منه.

3.1.3. العلاقة بين قيم المواطنة والمنهاج الدراسي الجزائري والغاية منه:

من الأسئلة المهمة التي لابدّ من طرحها قبل تقديم الإجابة حول ما نوع العلاقة التي تجمع بين المنهاج الدراسي والمواطنة هي "..**كيف أنّ المواطنة كهدف رئيسي للتربية يجسد مفهوم المواطنة ومبادئها الأساسية من خلال المناهج الدراسية ؟ وما نوع العلاقة التي تجمع بينهما؟**

يقول الكندري وعبد الهادي : "..أن قيم المواطنة لا توجد بالسليقة والطبع ولا تحدث قدرا أو اعتباطا ولا تمنح من مصدر خارجي بل تكتسب اكتسابا شأنها شأن قيم الحياة الأخرى" (معمري، 2015، صفحة 181) ما يعني أن قيم المواطنة شأنها شأن القيم الأخرى تحتاج إلى تعلم واكتساب بالممارسة تدريجيا عن طريق التلقين .

وإن عملية التلقين هاته تكمن فقط من خلال المنهاج الدراسي الذي له أهمية بالغة في تنمية المهارات وتطويرها بشكل إيجابي لدى المتعلم، فالعلاقة التي تجمع بين المنهاج الدراسي وقيم المواطنة هو أن المنهاج الدراسي المعتمد يفتح الفضاء التربوي على الوسط (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، علميا، تكنولوجيا) وذلك من خلال الاعتماد على حصص موجهة " أعمال تطبيقية " وإدراج مجموعة من المواد الاجتماعية "التربية المدنية، التاريخ والجغرافيا، اللغة العربية، العلوم الإسلامية "ضمن المقررات الدراسية حتى تساهم في غرس فكرة المواطنة ومبادئها في روح كل متعلم ناشئ . (عبد الباسط هويدي، الساسي حوامدي، 2016، صفحة 59)

كما يرى "بوتنام-putnam" أنه من الضروري جدا أن يتم الاهتمام بمواضيع التربية على المواطنة بل اهتماما مبالغا فيه حتى نتمكن من إنشاء مواطن له علم بكل شؤون وطنه ولهذا ما على الدولة إلا الإسراع في تنمية مشروعها الإيديولوجي انطلاقا واستنادا على المناهج التربوية كونها تمثل الدعامة الأساسية التي تجمع بين المتعلم من خلال المناهج التربوية والمواد التي سيتناولها وبين مشكلات مجتمعه (سعيدي، 2021/2020، صفحة 216)، حيث " ...يكتسب المتعلم من خلاله وعيا بمشكلات مجتمعه الوطني والمحلي وكيفية إلمامه بوسائل وأساليب التفاعل معها فالمنهاج الدراسي يجب أن يكون جسرا مستديما تتعمق من خلاله الروابط والعلاقات بين المتعلم ومحيطه البيئي والمجتمعي" (طه و عبد الحكيم، 2013، صفحة 34).

وإن الغاية من هاته العلاقة التي تربط المنهاج الدراسي الجزائري وقيم المواطنة هو تعزيز الشعور بالانتماء إلى الشعب الجزائري انطلاقا من ثلاثة مبادئ أساسية "الإسلام" (كتاب العلوم الإسلامية في الطورين الابتدائي والمتوسط) و"العروبة" (كتاب اللغة العربية للطور الابتدائي) وضرورة دمج اللهجة الأمازيغية كلهجة رسمية للدولة الجزائرية ضمن المقررات الدراسية والاعتراف بها وتدرسيها (كتاب التربية المدنية للطور المتوسط). حيث كلها تعتبر من بين الأنشطة التعليمية ذات الأهمية البالغة التي تهدف إلى تنمية روح وقيم المواطنة لدى المتعلم من خلال المنهاج الدراسي

حتى تربط بين المؤسسة التعليمية والمجتمع ما ينتج عنه تلميذ (مواطن الغد) صالحا مسؤولا أخلاقيا ووطنيا واجتماعيا (سعدون و الحلبوسي، 2008، صفحة 76).

وإن ما سينتج لنا عن هاته العلاقة (المنهاج الدراسي بقيم المواطنة) يضمن لنا ما يلي:

- تكوين ضمير وطني جزائري يؤمن بمبدأ الاحترام مفتخرا بمبادئه الثلاث التي تمثل وطنه الجزائر (الإسلام والعروبة والأمازيغية).
- الإيمان الكامل والتباهي برموز الأمة الجزائرية (العلم الوطني، النشيد الوطني، والعملة الوطنية).
- بناء مواطن الغد الصالح الذي يؤمن فقط بالقيم الإيجابية التي من شأنها أن ترفع من قيمة وطنه (التسامح، التضامن، التعاون، نبذ العنف والاستبداد).
- التعريف من خلال المواد المتنوعة المقررة (اللغة العربية والتربية المدنية والعلوم الإسلامية والتاريخ والجغرافيا) أهم ما يميز الدولة الجزائرية (طبيعيا، بشريا، تاريخيا، دينيا) ما ينتج عنه نوع من الارتباط الوثيق بين المتعلم" مواطن الغد "وبين وطنه. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009، الصفحات 12-13).

وعليه إن كلّ ما سبق هو من أجل تحقيق غايات تربوية تهدف للربط بين المتعلم بوطنه ومن أجل التنمية بالمجتمع وتكوين مواطن صالح متعلم له دوره الفعّال في بناء وطنه مستقبلا.

2.3. المواطنة حاضرة في ظل قوانين ووثائق المنظومة التربوية الجزائرية:

1.2.3. المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم04/08:

هو بمثابة قانون صدر عن وزارة التربية الوطنية الجزائرية في شكل سبعة أبواب جاءت كالتالي : الباب الأول تحت عنوان " أسس المدرسة الجزائرية " والباب الثاني (الجماعة التربوية) أما الثالث (تنظيم التمدرس)، والرابع (التعليم الثانوي والعالم التكنولوجي)، والباب الخامس (الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم)، السادس (الإرشاد الأسري) والأخير السابع (تعليم الكبار) (الجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 27).

وإن الهدف الأول من هذا القانون هو تعزيز دور المدرسة الجزائرية التي نادى بها إعلان أول نوفمبر 1954وكذا الدساتير، فحسب ما جاء في المادة 02 بالضبط الفقرة 03 أنّ المدرسة الجزائرية مطالبة بالضرورة بغرس جلّ قيم ثورة أول نوفمبر في روح الأجيال الصاعدة المتمثلة في العروبة والإسلام والأمازيغية ووجوب ضرورة الحفاظ عليها كونها تعتبر من بين أهم المبادئ الأساسية للهوية الوطنية، ولهذا من الضروري جدا تبنيّها والحفاظ عليها والدفاع عنها والمناداة بها انطلاقا من المدرسة ثم بقية المؤسسات الأخرى ".. حيث لا بدّ من تزويد المواطن الجزائري وهو في طور التكوين

بالضرورة الآخذة للأمة التي ينتمي إليها وجعله يتخذ مواقف إيجابية تسمح له بالمحافظة عليها وصيانتها والدفاع عنها " (الوطنية، 2008، الصفحات 10-11).

أما عن المادة 33 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية فيطالب المدرسة في إطار الحفاظ على عناصر الهوية بضرورة تعليم اللغة العربية على جميع مستويات التربية كأمر إلزامي لا بدّ أن يطبق، لقول الدكتور المختار بنعبد لاري ".. اللغة هي المكون الأساسي لكل الأمم، لاعتبارات تواصلية داخلية ولكونها ذاكرة جماعية تحمل تاريخها ورموزها" (مبارك ربيع و آخرون، 2000، صفحة 69). وعن المادة 34 فتطالب بضرورة الاعتراف باللهجة الأمازيغية والتعجيل في تفعيلها داخل المنظومة التربوية حتى يتم الحفاظ على مكونات الهوية الوطنية (بن ققة، 2017، صفحة 151).

من جهة أخرى من بين المبادئ التي نادى بها هذا القانون هو "المساواة بين الأفراد على الصعيد التربوي : حيث نصّت المادة 05 من الفصل الثاني من هذا القرار على ضرورة تساوي المواطنين في مسألة الحقوق والواجبات وضرورة تحصلهم على نفس الحظوظ التربوية بغض النظر عن الاختلاف الحاصل بين المتعلمين، حيث ورد مصطلح" المساواة "من خلال نص المادة 10 من الفصل الثالث حتى يتم التأكيد على ضرورة منح حق التعليم لكل الجزائريين بصفة واحدة دون تمييز، وإجبارية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في كل ما يتعلق بالجانب التعليمي حيث تعمل الدولة جاهدة إلى تعزيز قيم المواطنة (المساواة، العدالة) في المجال التربوي عن طريق تطبيق مبدأ تحقيق التضامن المدرسي والوطني وتطوير الممارسات الاجتماعية داخل المدارس (بن ققة، 2017، صفحة 160).

كذلك من بين الأوامر التي يناشد بها التي ينص عليها القانون التوجيهي هو: التكوين على المواطنة والثقافة الديمقراطية:

حيث جاء في مقدمة القانون التوجيهي للتربية 04/08 "... ظهور التعددية السياسية فرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم المواطنة الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال الشابة بروح المواطنة، وكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية في خدمة المجتمع الذي هو تغذية الهوية الوطنية" (الوطنية، 2008، الصفحات 6-7).

حيث تسعى المنظومة التربوية الجزائرية جاهدة إلى ترسيخ والإنماء بقيم الجمهورية وبناء مجتمع صالح يتمتع بالسلم والأمن والحرية والديمقراطية وذلك من خلال إنشاء وتكوين التلاميذ على كل القيم الروحية والأخلاقية التي تمثل المجتمع الجزائري والسير وفق ما يناسب ويوافق عقليته، وإنّ هذا لن يتحقق إلا بقيام تنشئة اجتماعية مدرسية صائبة تعمل على توثيق الصّلة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع (سعيدي، 2021/2020). بالضبط ما نصّت عليه المادة 05 من القانون التوجيهي".. تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري

والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة العامة ". كذلك".. يتعين على المدرسة القيام بتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ باكتسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية" (الوطنية، 2008، صفحة 63)، لقول كمال عبد اللطيف في هذا السياق:"... إننا نقصد بمشروع التربية على المواطنة إعداد الناشئة لتمثل القيم المدنية الجديدة، ونقصد بذلك قيم المواطنة الديمقراطية وأخلاق العقل المدنية التي تقوم على مبدأ التمدرس بالمبادرة والمشاركة بالرأي والفعل أثناء مواجهة الشؤون العامة والخاصة" (عبد اللطيف، 2012، صفحة 29).

ومنه يمكن القول أنّ الهدف من المشروع التربوي في فكرة التربية على المواطنة هو تفعيل ثقافة السلم وذلك من خلال تنشئة التلاميذ على فكرة احترام القيم الإنسانية وتبنيها من جهة، وإكسابهم نوع من الثقافة الديمقراطية التي تجعل منهم مواطنا واعيا بحقوقه وواجباته إزاء وطنه مستقبلا من جهة أخرى.

3.3. مواصفات المواطن الصالح (الفرد الناشئ) التي تسعى المدرسة الجزائرية إلى بناءه من خلال مناهجها التربوية:

انطلاقا مما سبق لا بد علينا من طرح التساؤل التالي: من هو المواطن الصالح الذي تسعى المدرسة الجزائرية والمجتمع المدني إلى تكوينه وتنشئته؟

إذا كانت التربية على المواطنة تتضمن مجموعة من المبادئ والقيم تتمثل في الاحترام المتبادل بين المواطنين والدعوة إلى ضرورة الحفاظ على حقوق الإنسان ونشر قيم التسامح والحوار وتقبل ثقافة التنوع والقضاء على الطبقية من خلال تحقيق المساواة والعدل بين المواطنين واحترام الإبداع العلمي فإن هذا كله لغرض واحد هو إنشاء مواطن صالح لنفسه ولوطنه التي من الضروري أن تكون صفاته تتميز بالتالي:

- أن يمارس واجباته بالدرجة الأولى اتجاه وطنه حتى بالمقابل يحافظ على حقوقه منه يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- أن يكون مواطنا مسؤولا من خلال ممارسته لأساليب العقلانية في التصرف والفعل والفكر.
- أن يحقق مشاركات فعالة ويمارس عمليات النقد ويضع بصمته في اتخاذ القرارات التي من شأنها تخص وطنه.
- أن يكون مواطنا مؤمنا بفكرة حتمية التقدم بالوطن.
- أن يؤمن بالوحدة الوطنية ويعتز بانتمائه إلى وطنه وأمته ويفتخر بثقافته ويطور منها.
- أن يهتم بكل ما يخص وطنه سواء بالسلب أو الإيجاب حتى يتم الحفاظ على الوطن واستقراره.
- أن يكون مواطنا واع مؤمنا بالتعددية في إطار الوحدة الوطنية ويستغلها في حفاظه على وطنه.

– المواطن الصالح هو من يتقبل الآخر ويحترم الغير باختلاف وجهات النظر حتى يتم القضاء على كل أنواع الاختلاف والتعصب والتشنج (غير معروف، 2006، الصفحات 25-26). ولتحقيق هذه الكفايات لا بدّ من التوضيح أن الأسرة ثم المدرسة بصفة خاصة ووسائل الإعلام والاتصال كلها مسؤولة عن ما سبق. أي حتى يتّم هذا النوع من التربية والتكوين الشامل وإنشاء مواطن صالح لا بدّ علينا من مرافقته في كل مراحل نموه الفيزيولوجي والعقلي والوجداني، وحتى عبر المؤسسات التربوية الاجتماعية (عليوات، 2017، صفحة 60).

4. حالة المواطنة في الدولة الديمقراطية الجزائرية:

1.4. تمييز مفهوم المواطنة عن المفاهيم والمصطلحات المتشابهة:

1.1.4. المواطنة والدولة:

تعتبر المواطنة الرابط الوثيق الذي يجمع بين المواطن ودولته من الناحية القانونية والدستورية والسياسية، ولكن طبيعة هذا النوع من العلاقة المسؤول عن نجاحها او فشلها هي الدولة. فالدولة الناجحة هي التي تشجع على التعاون والتضامن وتناشد بقيم المواطنة وتسعى للتطوير من نفسها في جل المجالات بداية من النظام التعليمي المقرر حتى تحقق تطورا على المدى البعيد (أحلام عابد، 2013 /2014، صفحة 25)، لقول عبد الله العروي ".. الدولة تخدم المجتمع وتنظم القانون وتمهد طريق السعي وتشجع لكسب وطلب العلم فالمطلوب منها بالأساس هو الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج" (عبد الله العروي، 2011، صفحة 14)، غير ذلك فهي دولة فاسدة وفاشلة خاصة إذا كانت تسير وفق عقلية الفصل بين الدولة والمواطن ذلك أن الشيء الوحيد الذي سينتج عنها هنا مجموعة من الأفراد المنعزلين يلقبون بمجتمع الرعية (أحلام عابد، 2013 /2014، صفحة 26)، "... فهي الدولة اللا طبيعية التي تسمح بالعنف واستعباد الناس فهي الدولة الفاسدة المؤامرة ضد الإنسانية لأنها دولة تسلطية ذات طابع شمولي". (عبد الله العروي، 2011، صفحة 15) **ومنه** المسؤول عن تحديد نوع العلاقة التي تربط بين المواطن ودولته هي المواطنة التي تعني المشاركة الكاملة للفرد داخل وطنه.

2.1.4. المواطنة والديمقراطية:

قيل أنه لا توجد ديمقراطية دون مواطنين والعكس صحيح، ذلك أن الممارسة الديمقراطية في أساسها تقوم على فاعلين ومشاركين "المواطنين" الذين يمثلون المجتمع. وإن العلاقة التي تجمع بين هاته المشاركات والوطن علاقة عكسية أي بمجرد أن يتراجع هذا الممثل "المواطن" في ممارسته إزاء وطنه أصبحت الديمقراطية في خطر وتراجع ولهذا من الصعب جدا الإقرار بوجود ديمقراطية في ظلّ غياب ممارسة من قبل مواطني هذا المجتمع. (مباركية، د ت، صفحة 97)، ومن جهة أخرى فإن تفعيل المواطنة يقصد به ممارسة حقيقية وواقعية لجميع الحقوق والواجبات التي تسعى إلى

الحفاظ عليها وإن تحقيق العدل بينهما يعتبر السبيل الذي يدعم فكرة الديمقراطية ويعززها. (أحمد جاد منصور، 2011)

3.1.4. المواطنة والدستور:

إن المواطنة في أساسها تقوم على علاقة المواطن بوطنه وتناشد بضرورة مشاركة هذا المواطن في جلّ الممارسات السياسية التي تخص هذا الوطن حتى يتحقق مبدأ الديمقراطية الحقة (الممارسة الفعلية)و هنا بالضبط يأتي دور الدستور الذي من شأنه أن يحقق مبادئ الديمقراطية الخمس" ..الشعب مصدر كل سلطة، ضرورة تحقيق المساواة بين المواطنين أمام القانون، ضرورة الفصل بين السلطات ومعرفة كل مواطن لدوره بما يناسبه، ضرورة ضمان جل حقوق المواطن والحريات العامة التي يتمتع بها المواطن وأخيرا التداول السلمي على السلطة " (الكواري، 2001، صفحة 101).

4.1.4. المواطنة وحقوق الإنسان:

إن المحرك الفاعل والوحيد المسؤول عن تحويل جلّ حقوق الإنسان من مجرد خطابات يتنمق بها أغلب السياسيين إلى ى ممارسة فعلية ويصبح كل مواطن يتمتع بحقوقه ويمارسها فعليا هي" المواطنة" فلا يمكن أن توجد مواطنة ولا يمكن لها ن تشهد تجسيدا واقعيا إلا في بلد يعترف بالأساس بحقوق الإنسان وينادي بها ويحترمها (مباركية، د ت، صفحة 93).

2.4. واقع المواطنة في الدولة الديمقراطية الجزائرية المستقلة:

لا يمكن اعتبار أي دولة أنها دولة قانون إلا إذا كانت تتمتع بمفهوم أساسي لا يمكن التغاضي عنه هو "الدستور" الذي بدوره سيكون مسؤولا عن تحديد طبيعة النظام السائد في تلك الدولة ونوع العلاقة التي تجمع بين الحاكم والمحكوم. ولهذا يعتبر القانون الأساسي الذي يمثل تلك الدولة وحده من يحدد حقوق وواجبات المواطنين وموقع المواطنة في هذا الوطن وأي تغيير طارئ يحدث على مستوى هذا الدستور يؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير على مستوى النظام السياسي للدولة (فرحات، 2016-2017، صفحة 117).

1.2.4. المواطنة في ظل الأحادية الحزبية:

بعدما شهدت الجزائر استقلالا لاحظت أن معالم المواطنة ومبادئها التي كانت تنادي بها وتحاول الحفاظ عنها تشهد تلاشيا وتراجعا لهذا حاول السياسيون "قادة ثورة نوفمبر" التصرف فورا حتى يتم الحفاظ على كاريزمية وقدسية الوطن "الجزائر" التي كان يسعى إلى تحقيقها قبل الاستقلال حتى يتحقق مبدأ التماسك الاجتماعي الجزائري (سعيدي، 2021/2020، صفحة 94)، وعليه من بين المشاريع الاجتماعية التي قام بها مجلس الثورة آنذاك هو دعم الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي جاء كاستجابة فورية لتلبية رغبات وطموحات الشعب الجزائري والذي كان ينادي

بضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان والمواطن الجزائري وجلّ الحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها (مقراني ، 2019، صفحة 91). والتي نذكر منها:

- الإقرار بمبدأ المساواة بين المواطنين:

حيث أقر الدستور الجزائري ل 1976 أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون في كل المجالات والأوضاع بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل أو المعتقد وهذا بالضبط ما يظهر جلّيا في "المادة 29 من هذا الدستور ".. كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي" (مباركية، د ت، صفحة 163).

- الإقرار بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات:

إن المادة 39 من هذا الدستور تؤكد أن جميع المواطنين الجزائريين متساوون في مسألة الحقوق والواجبات، وأن من يضمن لهم هاته الحقوق هو الدستور من منطلق لا وجود لفكرة التمييز بينهم على اي شكل من الأشكال أن تحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات من شأنه أن يؤثر إيجابا على مستويات عدة" سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا، اجتماعيا " (مقراني جمال، 2019، صفحة 92)، "... تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية"

- الإقرار بمبدأ المساواة بين الجنسين (المواطن الجزائري والمواطنة الجزائرية) في الحكم:

حيث حمل هذا الدستور بعض القيم والمواد الأساسية التي تمثل مبدأ المواطنة والتي من أهمها "المساواة بين الرجل والمرأة" في الحكم من منطلق أن القانون قانونا واحدا يسري ويطبق على الجميع ولهذا لا بدّ من احترامه، وإنّ هذا القانون جاء حتى يطالب بالمساواة بين الجنسين ويكون حاميا محافظا لجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمرأة، باعتبارها مواطنا جزائريا تتوفر فيه كل الشروط القانونية التي تجعل من حقه أن يكون ناخبا وقابلا للترشح، ممثلا لدولته (سعيدي، 2021/2020، صفحة 95)، وهو بالضبط ما جاء في المادة 31 من قانون هذا الدستور: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية بتوسيع خطوط تمثيلها في المجالس المنتخبة" (مباركية، د ت، صفحة 165).

في حين في المقابل يفرض هذا الدستور بجانب الحقوق التي يمنحها للمواطنين مجموعة من الواجبات، على المواطنين ضرورة الالتزام بها من أهمها هو دفع الضرائب للدولة كحق لها من حقوقها (مقراني ، 2019، صفحة 93)، بالضبط ما نصت عليه المادة 64 من هذا القانون".. كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية" (مباركية، د ت، صفحة 163)، وكذلك العمل بجدية لبناء الدولة

الجزائرية والارتقاء بها من خلال أداء كل مواطن جزائري مهامه والاكتفاء بوظيفته ضمن الشروط التي يفرضها عنه القانون (مقراني ، 2019، صفحة 93).

ممّا سبق يمكن القول أن الغرض من هذا الدستور الجزائري هو تطبيق مبادئ المواطنة التي أساسها المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وحتى الجنسين من جهة ما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى وعليه يتحقق مبدأ المساواة والحرية لكل مواطن جزائري بما يناسب وضعه. حيث ورد في ديباجة الدستور الجزائري"... إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد" (الجزائرية، د ت، صفحة 53).

2.2.4. المواطنة في ظل التعددية السياسية:

لقد شهد مفهوم المواطنة في مطلع الثمانينات مفاهيم جديدة لم يكن يتعامل معها من قبل حيث ارتبط هذا المفهوم بالمجتمع المدني والرأي العام بصفة خاصة. أي أصبح مضادا تماما للحزب الواحد وهو ما أكدّت عليه أحداث 5أكتوبر 1988 التي كان لها الدور الفعال في إحداث تحولات شاملة على مستوى النظام السياسي الجزائري (شريف، 2015-2016، صفحة 5).

حيث عرفت الجزائر في فترة الثمانينات أوضاع اقتصادية قاهرة (تدني أسعار النفط واختلال على مستوى النظام السياسي) ما جعل من نظرة الشعب الجزائري تتغير اتجاه دولته وحكمها ما نتج عنه سخطا وغضبا في أبرز الشوارع الجزائرية بالسلاح بين المواطن والجيش نتج عنه دماء جزائرية. وكتصرف استعجالي من قبل الحكومة الجزائرية أصدرت السلطات الجزائرية دستور 1989 الذي جاء بمراسيم جديدة مخالفة عن ما سبقه من دساتير ومن بين ما أكد عليه هذا الدستور هو تخلي الدولة الجزائرية تماما عن نظام الاشتراكية كمنهج لها وضرورة تبني النظام الرأسمالي والتعددية الحزبية بدلا من سياسة الحزب الواحد (مقراني ، 2019، صفحة 94)، ومن بين الحقوق والحريات العامة الجديدة التي نادى بها هذا الدستور "1989" ما يلي:

فتح المجال لممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين: حتى يؤكد أن دين الدولة الجزائرية هو الإسلام الذي يحترم كل الأديان الأخرى ومواطنيها بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو ديانتهم، مؤكدا أن ممارسة الشعائر الدينية لجلّ الأديان سيكون في إطار تسامح واحترام حقوق الأجناس الأخرى وحرياتهم الأساسية دون أي تمييز بين شخص أو جماعة أو شعوب وأن حرية الدين والتعبير هي حق من حقوق الجميع (مباركية، د ت، الصفحات 173-174)، وهو بالضبط ما جاء في المادة 35 من هذا القانون "... لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي" (الجزائرية، د ت، صفحة 53).

كذلك من بين القوانين التي نادى بها هذا الدستور" قانون الانتخاب حيث عدلت السلطات الجزائرية قانون وإجراءات الانتخابات حتى يكون أكثر تكريسا وإنصافا لحقوق المواطنة ومبادئها. ومن بين أهم النقاط التي ركز عليها هذا القانون راح محددا لمجموعة الواجبات والحقوق التي أولها هي التسجيل ضمن القوائم الانتخابية كحق مشروع لكل مواطن جزائري يتمتع بالكفاءة الجسدية والفكرية كما أنّ من حقه قبل عملية الانتخاب أن يطلع على القائمة الانتخابية التي تعنيه كحق من حقوقه المشروطة (مباركية، د ت، صفحة 171).

إنّ هذا الدستور عمل على توسيع مجال الحقوق والواجبات من خلال اعترافه بالحريات العامة للأفراد والجماعة من خلال التعددية السياسية وقانون الانتخابات كوسيلة يتم الوصول من خلالها إلى السلطة التي يعتبر الوصول إليها حق من حقوق كل مواطن جزائري يتمتع بالشروط الكافية التي تمنحه حق الترشح وتمثيل الوطن الجزائر (سعيدي، 2021/2020، صفحة 97). لقول الدكتور" صالح بلحاج " في هذا السياق" ...إن دستور 23فيفري 1989 يعتبر أكبر حدث مؤسساتي في تاريخ التجربة الدستورية بالجزائر الذي أدرج أحكام جديدة أحدثت تغييرا جذريا في بنية النظام السياسي الأمر الذي دفع إلى القول بميلاد جمهورية جزائرية ثانية" (فرحات، 2016-2017، صفحة 118).

3.2.4. المواطنة والتعديل الدستوري ل 2016:

لقد جاء في ديباجة الدستور ل 2016 ما يلي:

"... الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ويكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده" (الجريدة الرسمية، 2016).

لقد عمل هذا الدستور بعد إحداث تغييرات أدخلت عليه على تحديد وبشكل واضح حقوق المواطنين الجزائريين وهو بالضبط ما جاء في الفصل الرابع منه. حيث تحدث تقريبا في 42مادة منه عن الحقوق التي من حق أي مواطن ينتمي لوطن الجزائر التمتع بها، والتي من بينها:

- الحق في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية:

فحسب المادة 32 من هذا القانون أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا وجود لفكرة التمييز بينهم على أي أساس كان سواء العرق أو الجنس ".. كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف شخصي أو اجتماعي" (الجريدة الرسمية، صفحة 107).

- الحق في حرية الصحافة والتعبير:

بعدما كان الأمر أقل انفتاحا وكانت توصف الصحافة الجزائرية بأنها غير حرة في تقارير العديد من المنظمات جاء دستور2016 لرفع التجريم عن المواطن الصحفي وليضمن حق حرية الرأي العام وحق الصحفي في إيصاله للواقع المعاش وإعطاء فرصة للمواطن حتى يعبر عن راهنه وواقعه المعاش (مباركية، د ت، صفحة 196)، وهو بالضبط ما جاء في المادة 50 من هذا الدستور"... حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية" (الجريدة الرسمية، صفحة 108).

- **الإقرار بحق المواطن في الضمان الاجتماعي**: وذلك من خلال مراعاة كل المواطنين الجزائريين الذين يعانون من حالات خاصة سواء كانوا أجراء أم غير أجراء. ففي حالة تعرض أي مواطن جزائري لأخطار او حوادث عرضت نفسه أو حياته للخطر من واجب الدولة أن تعوض وتضمن له حقه من خلال الضمان الاجتماعي سواء في حالات العجز عن العمل أو مرض مزمن، أو بلوغ سن الشيخوخة، وغيرها من الحالات التي من حق المواطن أن يطالب الدولة التكفل بوضعه دون قيامه بأي واجب حينها اتجاهها، وهو بالضبط ما جاء في المادة 69 من هذا الدستور".. يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية والأمن"، ".. يضمن القانون حق العامل في الضمان الاجتماعي" (الجريدة الرسمية، صفحة 110).

ومنه يمكن القول أن هذا التعديل الدستوري جاء ليشكل حماية واسعة لحقوق المواطن الجزائري فبعدما كانت عبارة عن حبر على ورق في ظل الأحادية الحزبية جاء حتى يوضح لنا أن المواطنة بمفهومها المعاصر الجديد يمثل الرابطة الأساسية التي تربط الفرد بوطنه وبأفراد مجتمعه على مستويات عدة "اجتماعية، ثقافية، قانونية، سياسية... الخ" بالضبط ما يضمن المشاركة المجتمعية الفعالة لبناء مواطن جزائري صالح التي تهدف المواطنة بقيمها ومبادئها إلى بنائه وتحقيقه.

3.4. الهدف من التربية على قيم المواطنة في المناهج التربوية والمواثيق السياسية:

إن مفهوم التربية على المواطنة عرف تحولا عميقا خاصة في العصر المعاصر ما أنتج عنه مواطنات جديدة (قارية، عالمية) وأبرز قيما جديدة كان من شأنها أن تقلل من تصادم القيم والأيدولوجيات وتحد من ظواهر انتشار العنف والاستبداد التي تعاني منه معظم دول العالم المتشتتة وهو بالضبط ما تهدف إليه المواطنة. ولهذا يمكن القول أن الغاية من التربية على قيم المواطنة والاعتراف بها يكمن في:

- معالجة جلّ المشكلات السلبية سواء في المجتمع الجزائري أو المجتمعات الأخرى (العنف، الاستبداد، عدم تقبل التنوع الثقافي، الطبقية) من خلال نشرها لثقافة قبول الاختلافات الثقافية وحلّ النزاعات بطريقة أمنية وسلمية "الحوار" والمشاركة الجماعية في تقرير المصير.

- إنشاء مواطن صالح ممارس للتفكير النسقي والنقدي الإيجابي.
- تغيير نمط الحياة سواء داخل المجتمع الواحد أو علاقة المجتمع بمجتمع آخر بطريقة إيجابية وذلك لحماية العلاقات المحلية والوطنية وحتى العالمية من الصدامات الحضارية.
- حماية حقوق الإنسان وطنيا وعالميا.
- غرس فكرة إجبارية المشاركة الجماعية في الحياة السياسية حتى تتحقق الديمقراطية الفعلية وبتحقيق الديمقراطية يتغير التفكير برمته نحو الإيجابية في العلاقات بالدرجة الأولى والنجاحات على مستويات عدة بالدرجة الثانية (مجهول، 2014، الصفحات 326-327).

ولهذا يمكن القول أن الهدف من التربية على قيم المواطنة والاعتراف بها من خلال المناهج التربوية والمواثيق السياسية هدفه بناء مواطن جزائري صالح من جهة وخدمة المجتمع الجزائري داخليا وخارجيا من جهة أخرى ذلك أن " ...استناد التربية على المواطنة إلى حقوق الإنسان يسمح بفتح النقاش حول البعد العالمي لهذه التربية" (وسام، 2010، صفحة 90).

5. خاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن للمدرسة الجزائرية دورا أوليا وفعالا في تجسيد قيم المواطنة بل الفضل يعود لها في بناء مجتمع جزائري مسالم ومثقف يؤمن بالحوار الحضاري والتنوع الثقافي والديني واللغوي وذلك من خلال مناهجها التربوية وموادها الوزارية المقررة.

– أن المدرسة الجزائرية تجاوزت الفكر الكلاسيكي الذي يؤمن بالتلقين فحسب وفيه غياب للممارسة الفعلية من خلال إصلاحاتها المتواصلة لمناهجها التربوية التي يمكن القول عنها أنها نجحت لحد كبير في ترسيخ قيم المواطنة على أرض الواقع وخير دليل "يعتبر المجتمع الجزائري من بين أعظم المجتمعات العربية من الناحية الأخلاقية بصفة عامة، والإنسانية بصفة خاصة ".

– أن العلاقة التي تربط المدرسة الجزائرية بالمواطنة هي علاقة طردية، أي كلما كان الفرد المتعلم (المواطن الجزائري الناشئ) متشبعا بقيم مجتمعه وعاداته وتقاليده وأفكاره كانت مواطنته أكثر صوابا وفعّالة وممارسة وهو المطلوب.

– أن المدرسة الجزائرية من خلال مناهجها وبرامجها ومقرراتها الدراسية تسعى إلى بناء مواطن صالح واع يؤمن بالتحديات المحلية والوطنية والعالمية آنيا ومستقبلا . ولهذا هي تسعى جاهدة لترسيخ قيم المواطنة كونها السبيل الوحيد الذي من شأنه أن يحقق ما سبق.

– دمج الدولة الجزائرية قيم المواطنة ضمن مواثيقها هدفه تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين حتى تتحقق عدالة اجتماعية في المجتمع الجزائري.

– تأكيد الدولة على قيم المواطنة في أغلب دساتيرها خاصة قيمة "المساواة" نوع من التأكيد على أنّ جميع المواطنين الجزائريين سواسية أمام القانون وأن التداول على السلطة هو حق كل مواطن جزائري يتمتع بالقدرات الكافية التي تمكنه من الانتخاب وتمثيل بلده، وحتى تؤكد أن الدولة الجزائرية دولة تؤمن بمبدأ الديمقراطية قولا وفعلا (تكريس التداول الديمقراطي).

اعتمادا على ما سبق نقترح التوصيات التالية:

– لتأسيس مجتمع ناجح فكريا وتربويا وعلميا سياسيا واقتصاديا ثقافيا واجتماعيا، يجب أن تكون الانطلاقة الأولى من الأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع المدني، أي لا بدّ أن تكون هناك شراكة حقيقية وممارسة فعلية بين جلّ مؤسسات المجتمع وأن تعمل كلها كيد واحدة لتحقيق الهدف المأمول "بناء مواطن صالح وعدالة اجتماعية " وهو بالضبط ما ينقص الدولة الجزائرية فكل قطاع منها تجده يعاني بجهة، ولهذا المطلوب هو من المستحسن وفي أقرب الآجال أن تعيد الحكومات المسؤولة النظر في مخططاتها وتحاول إعادة ترتيب أولوياتها وتعيد تركيب سلم القيم بأنواعه واستراتيجياته بدلا من النظريات المتحدث بها في الفضاءات التربوية وأغلب الدساتير السياسية.

– قد تكون المدرسة الجزائرية بفعل برامجها ومقرراتها استطاعت أن تحدث تغييرا إيجابيا على مستوى فكر المجتمع الجزائري (تعليم الفرد الناشئ حقوقه واجباته وقيم السلم.... الخ)،و لكن للأمانة سيكون من المبالغ فيه إذا قلنا أنها وفقت لحد بعيد وبدليل ذلك لا زال المجتمع الجزائري إلى غاية اليوم يشهد مظاهر عنف وظلم، فالبعض من المواطنين يعانون من عقلية عدم تقبل الآخر.. كما أن ـ المجتمع الجزائري لا يزال يعاني من الظواهر السلبية كظاهرة الهجرة الغير شرعية التي تشهد تزايدا رهيبا بشتى أنواعه وطرقه...إلخ، ولهذا على المدرسة الجزائرية أن تعيد تصميم مناهجها وتعيد انتقاء مضامينها ومواضيعها بحسب ما يتلاءم فكر المتعلم (سنا وثقافة وأسلوبا) حتى يتكون فعليا في الوقت المناسب . وذلك من خلال تزويده بحصص تطبيقية يستخدم فيها وسائل تعليمية معاصرة يعرض من خلالها مواضيع عن الوطن أو فيديوهات توضح خطورة الهجرة الشرعية أو معاناة المواطن في بلد غير بلده مثلا ،أي تحاول الخروج من التلقين الكلاسيكي الغير الفعّال إلى نمط مخالف من التعليم معاصر به وسائل متطورة تساعد على توضيح وغرس الفكرة أكثر في روح المتعلّم.

– لإنشاء مجتمع متمسك بقيمه وعاداته وثقافته يجب أن يبنى على قاعدة صحيحة "مواطنة صحيحة" وهذا لن يكون إلا بالمزيد من الحريات المدنية التي يمكن القول هنا عنها أنها تشهد تهميشا إلى حملات توعوية ثقافية متكررة مستمرة، والانخراط الإيجابي بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية والإنسانية لإعادة الاعتبار للقيم الوطنية الجزائرية وإحيائها من جديد بعدما أصبحت تشهد اليوم شبه غياب كامل (الانبهار بالآخر فكريا ولغويا).

– يجب على الدولة الجزائرية أن تهيء المواطن الجزائري تهيئة ذهنية وذلك من خلال نشر الثقافة الديمقراطية حتى تكون فعلا مواطنا واعيا يقتنع بحكمه، وهو عكس ما نلاحظه اليوم في مجتمعنا "طالب جامعي يفتقر تماما للثقافة السياسية والنظم المنتهجة"، ولهذا نقترح فكرة إجبارية دمج مختلف شرائح المجتمع خاصة منهم المتعلمين والطلاب والنخب في الأيام الدراسية والملتقيات العلمية والندوات والأيام الدراسية وكذلك الأعمال السياسية حتى تشهد فعليا تحولا ديمقراطيا إيجابيا ويكون ممثل هذه الديمقراطية مواطن جزائري صالح.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1. سعاد بن قفة. (ديسمبر، 2017). المواطنة في القانون التوجيهي للتربيةالوطنية، رقم 08/04. *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية*.
2. ابن منظور؛. (2003). *لسان العرب* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
3. أحلام عابد. (2014/2013). *دور المواطنة في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تونس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، ص30*. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية.
4. أحمد الصاعدي . (د. ت). دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الإجتماعية*، صفحة 127.
5. الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية. (06 مارس، 2016). قانون رقم 16-01، المتضمن التعديل الدستوري. (رقم 14). *قانون 16-01*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية.
6. الجمهورية الجزائرية. (2008). *الجريدة الرسمية، 4* (الإصدار 4). الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
7. الجمهورية الجزائرية. (د ت). *دستور 1989*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
8. اللجنة الخاصة للتربية والتكوين. (1999أكتوبر). *الميثاق الوطني للتربية والتكوين*. الرباط، المغرب.
9. اللجنة الوطنية للمناهج. (2009). *المرجعية العامة للمناهج*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
10. النشرة الرسمية للتربية الوطنية. (2008). *القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08/04* . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية.
11. أماني محمد طه ، وفاروق جعفر عبد الحكيم. (2013). *التربية الوطنية بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
12. إيمان عكروف. (2021). الشباب وقيم المواطنة، مفاهيمها وأهميتها وأبعادها في المجتمع. *مجلة البحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية*(1).
13. بسام محمد أبو حشيش. (2010). دور كليات التربية في تنمية المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة. *مجلة جامعة الأقصى، 1*، صفحة 16.

14. جمال مقراني . (ماي، 2019). ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية . *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية*.
15. حامد عمار. (1998). *نحو تجديد تربوي وثقافي* (المجلد 1). القاهرة: الدار العربية للكتاب.
16. حسن فريجة. (دت). المواطنة وتطورها ومقوماتها. *مجلة المنتدى القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية*، صفحة 20.
17. ديريك هيتير. (2007). *1تاريخ موجز للمواطنة* (المجلد 1). (آصف ناصر ومكرم خليل، المترجمون) لبنان: دار الساقي.
18. ذياب البدانية. (2012). *التوثيق العلمي دليل النشر العلمي*. عمان الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
19. سعيد الحافظ. (2007). *محرر، المواطنة، حقوق وواجبات*. الجيزة: مركز للدراسات القانونية والدستورية.
20. سليمان سعدون، ونجم الحلبوسي. (2008). *علم نفس نمو شخصية الطفل والمراهق دار الهدئ للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة* (المجلد 1). منشورات Elga . دار المهدي للطباعة والنشر.
21. سميحة عليوات. (جوان، 2017). قراءة في مفهوم التربية على المواطنة. *مجلة أبحاث*(1).
22. سميرة تيغيليت فرحات. (2016-2017). *بناء المواطنة السياسية في الجزائر. اطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر.
23. سيف بن ناصر معمري. (ديسمبر، 2015). المواطنة والتربية. مقاربة منهجية. *مجلة تنمية الموارد البشرية*.
24. صقر وسام. (2010). *الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي. رسالة ماجيستير غير منشورة*. غزة: جامعة الأزهر.
25. عبد السلام الجعافرة. (2013). *التربية والتعليم بين الماضي والحاضر*. عمان الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
26. عبد اللطيف الفارابي . (1994). *معجم علوم التربية* (المجلد 1). المغرب: دار الخطابي للطباعة والنشر.
27. علاء الدين سعيدي. (2021/2020). *مسألة المواطنة من خلال مناهج المدرسة الجزائرية بعد إصلاحات الجيل الثاني 2016 ، منهاج التربية الوطنية للطور المتوسط أنموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*. جامعة الجزائر3.
28. علاء النقيب . (دت). قيم التسامح والمواطنة المتضمنة في مناهج اللغة الفرنسية للمرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، الجزء 1. *المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع ،جمعية الثقافة من أجل التن* (صفحة 399). مصر: المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع ،جمعية الثقافة من أجل التنمية .
29. علال الفاسي. (1996). *مقاصد الشريعة الإسلامية*. الدر البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
30. علي خليفة الكواري. (فيفري، 2001). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية. *مجلة المستقبل العربي*، صفحة 177.

31. غير معروف. (2006). بحث منشور ألقي في مؤتمر. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
32. فارح مسرحي. (2017). *المواطنة والأنسنة*. منشورات الوطن.
33. كرازي إسماعيل. (2003/2002). *العولمة والسيادة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية* . جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.
34. كمال عبد اللطيف. (2012). *المواطنة والتربية على قيمها*. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
35. مبارك ربيع وآخرون. (2000). *العولمة وأسئلة الهوية*. الدار البيضاء- المغرب: سلسلة ندوات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
36. مجهول. (2014). التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. *مجلة عالم التربية*، صفحة 325.
37. محمد عثمان الخشب. (2007). تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي. *مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية*.
38. مصطفى النشار. (د ت). *الحرية والديمقراطية والمواطنة. قراءة في فلسفة أرسطو السياسية*. السعودية، القاهرة: الدار المصرية.
39. مصطفى شريف. (2015-2016). *القيم الوطنية والمواطنة بين المرجعيات السياسية والتمثلات الشبانية، أطروحة دكتوراه*. تلمسان: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة أبي بكر بلقايد.
40. مفتاح بن هدية، وخولة مناني. (فيفري، 2023). قيم المواطنة في ضوء مواثيق الدولة الجزائرية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*(7).
41. منير مباركية. (د ت). *مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة*.
42. وهيبة الجوزي خليفاتي. (2019). *سوسيولوجيا المناهج التربوية وإستراتيجيات الإصلاح ، سلسلة في علم الإجتماع الثقافي التربوي* (الإصدار 10، المجلد 1). عمان ، الأردن: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع.

2. المراجع باللغة الأجنبية

43. American Psychological Association. (2011). APA Style تم الاسترداد من . http://www.apastyle.org.
44. Delandsheer, V. (s.d). difinir les objectifs de l'education .
45. I Lord. (2011). Gestionnaires inspirants : les 10 règles de communication des leaders. Montréal, Québec: Éditions Logiques.
46. J. et Langenfeld, S Merkling. (2010). Psychologie, sociologie, anthropologie تم الاسترداد من . books.google.fr/books?id=j1ilcF5JwcC&printsec=frontcover&dq=2010+sociologie&hl=fr&ei=L5dKTomqH4.

47. lamon, B. (2001). la citoyenneté globale et local de l'entreprise, transnationale mondialisation et développement durable. these du grade de dectateur en relation internationales. l'université de génive.
48. meirieu, p. (2002). apprendre...oui,mais comment. (18 ed.). paris: e. editeur, Éd.
49. n.n. (1998). dictionnaire encyclopédique de l'éducation et la formation (Vol. 2). nathan.
50. Université. ((n.d.)). Grand dictionnaire terminologique تم الاسترداد من .
51. http://www.granddictionnaire.com/btml/fra/r_motclef/index1024_1.asp